مرسوم رقم ١٠٢٢

تحديد دقائق تطبيق البند ٣، من الفقرة «سادسا» من القانون المعجل رقم ٥٥ تاريخ ٢٠١٦/١٠/٢٧ (قانون تبادل المعلومات لغايات ضريبية)

ان رئيس الجمهورية،

بناء على الدستور،

بناء على القانون المعجل رقم ٥٥ تاريخ ٢٠١٦/١٠/٢٧ (قانون تبادل المعلومات لغايات ضريبية) لا سيما الفقرتين سادسا وثامنا منه،

بناء على اقتراح وزير المالية،

وبعد استشارة مجلس شورى الدولة (الرأي رقم ٢٠١٦/٢٤٧ ـ ٢٠١٧ تاريخ ٢٠١٧/٦/١٣)،

وبعد موافقة مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٧/٦/٢١

يرسم ما يأتي:

Article 1 -The scope These Regulations enact the procedures set in Chapter II of the law no 55 of 27 October 2016 related to Automatic Exchange of Information , to implement the obligations of Lebanon under the terms of the Agreement referred to in Eighth of the law	المادة الأولى: نطاق المرسوم: يحدد هذا المرسوم الإجراءات المشار إليها في الفقرة سادساً من القانون المعجل رقم ٥٥ تاريخ ٢٧/١٠/٢٠١٦(قانون تبادل المعلومات لغايات ضريبية) المتعلقة بالتبادل التلقائي للمعلومات، تنفيذا للالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقية المشار إليها في الفقرة "ثامناً" من القانون
Article 2 - Definitions: **First: For the purpose of the Law n° 55 of 27 October 2016 and these regulations:**	المادة الثانية : تعريف المصطلحات: أولاً: لغايات تطبيق أحكام القانون رقم ٥٥ تاريخ ٢٧ تشرين الأول ٢٠١٦(قانون تبادل المعلومات لغايات ضريبية) وأحكام هذا المرسوم ، تعتمد التعريفات التالية:
(1) **"Law"** means the Law n° 55 of 27 October 2016, as amended from time to time.	(١) القانون: القانون رقم ٥٥ تاريخ ٢٧ تشرين الأول ٢٠١٦.
(2) **"Standard"** means the Common Reporting Standard including the Commentaries thereon, accredited by the Organisation for Economic Co-operation and Development as of 15 July 2014 which contains reporting and due diligence procedures for Automatic Exchange of Information, including any subsequent amendment or explanation made to it and published by the Organisation for Economic Co-Operation and Development.	(٢) المعيار: المعيار المشترك للتبادل التلقائي للمعلومات وتفسيراته، المعتمد من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية اعتبارا من ١٥ تموز/يوليو ٢٠١٤ ، الذي يتضمن الإجراءات الخاصة بالإبلاغ والعناية الواجبة لغايات التبادل التلقائي للمعلومات، وأي تعديل لاحق او تفسير تنشره منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على هذا المعيار.
(3) **"Participating jurisdiction"** means a jurisdiction which is listed in Schedule 1 of these Regulations.	(٣) دولة مشاركة: أي دولة مدرجة في الجدول رقم (1) من هذا المرسوم.

(4) **"Financial institutions"** means any bank or financial institution as defined in the law of money and credit no 13513 of 1/8/1963, any brokerage firm as defined in the law no 234 of 10/6/2000, any collective investment fund, any Specified Insurance Company , and any other company or fund on which the definition of "Financial institution", as defined in Section VIII of the Standard, applies.	(٤) **مؤسسة مالية:** أي مصرف او مؤسسة مالية معرّف عنها في قانون النقد والتسليف، أو أي مؤسسة وساطة مالية معرّف عنها في القانون رقم ٢٣٤ تاريخ ٢٠٠٠/٦/١٠، أو أي هيئة للاستثمار الجماعي ، أو أي شركة تأمين محددة، وغيرها من الشركات و الهيئات التي ينطبق عليها تعريف مصطلح "المؤسسة المالية" الوارد في القسم الثامن من المعيار.
(5) **"Lebanese Financial Institution"** is any Financial Institution as defined above that is: (i) resident in Lebanon, but excludes any branch of that Financial Institution that is located outside of Lebanon (ii) any branch resident in Lebanon to a non resident Financial Institution.	(٥) **مؤسسة مالية لبنانية:** أي مؤسسة مالية كما هي معرّفة اعلاه وتكون: أ – مقيمة في لبنان، باستثناء أي فرع تابع لها متخذا مقرا له خارج لبنان ب –أي فرع موجود في لبنان لمؤسسة مالية أجنبية غير مقيمة فيه.
(6) **"non-reporting financial institution"** means : (a) a financial institution as defined Section VIII of the Standard (subparagraphs B(1)(a), (b), (d) and (e)); or (b) an entity listed in Schedule 2 of these Regulations.	(٦) **مؤسسة مالية غير ملزمة بالإبلاغ:** أ – مؤسسة مالية كما ورد تعريفها في الفقرات الفرعية (ب)(١) (أ، ب ، د، هـ) من القسم الثامن من المعيار، أو ب– أي كيان مدرج في الجدول رقم (٢) من هذا المرسوم
(7) **"Reporting Financial Institution"** means any Lebanese Financial Institution that is not a non-reporting financial institution as defined above	(٧) **مؤسسة مالية ملزمة بالإبلاغ:** أي مؤسسة مالية لبنانية ليست ضمن المؤسسات المالية غير الملزمة بالإبلاغ كما هي معرّفة أعلاه.
(8) **"Financial account"** means any account as defined in Section VIII of the Standard.	(٨) **الحساب المالي:** أي حساب ينطبق عليه المعنى الوارد في القسم الثامن من المعيار.
(9) **"pre-existing account"** means a financial account maintained by a reporting	(٩) **حساب موجود مسبقاً:** أي حساب مالي موجود بتاريخ ٣٠ حزيران ٢٠١٧ لدى مؤسسة مالية ملزمة

financial institution as of 30 June 2017	بالإبلاغ
(10) **"new account"** means a financial account maintained by a reporting financial institution opened on or after 1 July 2017	(١٠) **حساب جديد:** أي حساب مالي لدى مؤسسة مالية ملزمة بالإبلاغ تم فتحه ابتداء من تاريخ ١ تموز ٢٠١٧
(11) **"high value account"** means a pre-existing individual account with an aggregate balance or value that exceeds US$ 1,000,000 as of 30 June 2017, 31 December 2017 or 31 December of any subsequent year.	(١١) **حساب عالي القيمة:** "حساب موجود مسبقاً" يملكه شخص أو عدة أشخاص طبيعيين، رصيده أو قيمته الإجمالية تفوق المليون دولار أمريكي (١,٠٠٠,٠٠٠) بتاريخ ٣٠ حزيران ٢٠١٧، ٣١ كانون الأول ٢٠١٧ أو ٣١ كانون الأول/ديسمبر من أي سنة لاحقة.
(12) **"lower value account"** means a pre-existing individual account with an aggregate balance or value that does not exceed US$ 1,000,000 as of 30 June 2017.	(١٢) **حساب متدني القيمة:** "حساب موجود مسبقاً" يملكه شخص أو عدة أشخاص طبيعيين، رصيده أو قيمته الإجمالية لا تفوق المليون دولار أمريكي (١,٠٠٠,٠٠٠) بتاريخ ٣٠ حزيران ٢٠١٧.
(13) **"excluded account"** means: (a) an account as defined in Section VIII of the Standard (subparagraphs C(17)(a) to (f)); or (b) an account listed as an excluded account in Schedule 1 of these Regulations.	(١٣) **الحساب المستثنى:** أ – حساب كما تم تحديده في الفقرات الفرعية ج (١٧)(أ إلى و) من القسم الثامن من المعيار؛ أو ب – حساب مدرج كحساب مستثنى في الجدول رقم (١) من هذا المرسوم.
(14) **"Controlling person"** means any individual as defined in Section VIII of the Standard.	(١٤) **الشخص صاحب السيطرة:** أي شخص طبيعي ينطبق عليه التعريف الوارد في القسم الثامن من المعيار
(15) **"Competent Authority"** means the Minister of Finance or the Minister's authorized representative;	(١٥)**السلطة المختصة :** وزير المالية او ممثل مفوض من قبله
(16) **"The supervising authorities"** means the authorities responsible of control and supervision over the reporting financing	(١٦)**الجهات الرقابية:** الجهات التي تتولى أعمال الرقابة على المؤسسات المالية وهي:

institutions as follows:

i. The Central Bank of Lebanon for reporting financial institutions subject to its supervision

ii. The insurance control commission for reporting financial institutions subject to its supervision

iii. Revenue directorate for other reporting financial institutions that are not identified in (i) and (ii) above and subject to the definition of financial institutions by these regulations

(17) **"Information return"** means a report, setting out the information specified in the decisions issued by the minister of finance and the Central Bank each according to its competence as set in subparagraph 2 of Sixth of the law

(18) **"US$"** means United States Dollars, the official currency of the United States of America.

(19) A **"change in circumstances"** includes any change that results in the addition of information relevant to a person's status or otherwise conflicts with such person's status. In addition, a change in circumstances includes any change or addition of information to the Account Holder's account (including the addition, substitution, or other change of an Account Holder) or any change or addition of information to any account associated with such account (applying the account aggregation rules described in subparagraphs C(1) through (3) of Section VII of the Standard) if such change or addition of information affects the status of the Account Holder."

١- مصرف لبنان بالنسبة للمصارف والمؤسسات الخاضعة لسلطته الرقابية.

٢- لجنة مراقبة هيئات الضمان بالنسبة للمؤسسات الخاضعة لسلطتها الرقابية.

٣- مديرية الواردات في وزارة المالية بالنسبة لباقي المؤسسات والهيئات التي لا تخضع إلى أي من السلطتين المذكورتين أعلاه وينطبق عليها تعريف المؤسسة المالية وفق هذا المرسوم.

(١٧) **تصريح المعلومات:** هو تقرير يتضمن المعلومات المحددة في القرارات التي تصدر عن وزير المالية ومصرف لبنان، كل وفق اختصاصه وفقا للبند ٢ من "سادساً" من القانون".

(١٨) **دولار أميركي:** العملة الرسمية للولايات المتحدة الأميركية.

(١٩) **"التغير في الظروف/تبدل الظروف":** أي تغيير ينجم عنه معلومات اضافية تتعلق بحالة شخص ما أو تتعارض مع تلك الحالة قبل ذلك التغيير. بالإضافة إلى ذلك، يتضمن مصطلح "التغير في الظروف/تبدل الظروف" أي تغيير أو إضافة تطرأ على المعلومات المتعلقة بالشخص صاحب الحساب (بما في ذلك أي إضافة أو استبدال أو تغيير آخر لصاحب الحساب) أو أي تغيير يطرأ على معلومات الحساب المرتبط بمثل هذا الحساب (بموجب تطبيق قواعد جمع الحسابات المالية الواردة في الفقرات الفرعية ج(١) إلى (٣) من القسم السابع من المعيار)، في حال كان هذا التغيير أو الإضافة للمعلومات يؤثران على حالة صاحب الحساب".

Second: Any other term or expression which is defined in the Standard but not in Article 2 of the Law or in these Regulations has the meaning assigned to it in the Standard.	ثانياً: أي مصطلح ورد تعريفه في المعيار ولم يرد في المادة ٢ من القانون أو في هذا المرسوم، يكون له المعنى نفسه الوارد في المعيار.
Article 3 – Determination of some Definitions:	المادة الثالثة: في تحديد بعض التعريفات
(1) For the purposes of applying Section I of the Standard and Articles 5 to 8 of these Regulations, "**Reportable Jurisdiction**" means any jurisdiction which is listed in Schedule 4 of these Regulations".	١- لغايات تطبيق القسم الأول من المعيار والمواد ٥ لغاية ٨ من هذا المرسوم، تعتبر الدولة الملزم بالإبلاغ لها على أنها أي دولة واردة في الجدول رقم (٤) من هذا المرسوم.
(2) For the purposes of applyng the due diligence procedures described in Sections II to VII of the Standard and Article 4 of these Regulations, "**Reportable Jurisdiction**" means any jurisdiction other than Lebanon and the United states of America".	٢- لغايات تطبيق إجراءات العناية الواجبة الواردة في الأقسام ٢ لغاية ٧ من المعيار، والمادة الرابعة من هذا المرسوم، تعتبر الدولة الملزم بالإبلاغ لها أي دولة غير لبنان والولايات المتحدة الأميركية.
(3) For the purposes of these Regulations, the date specified in the definition of "**qualified Credit Card Issuer**" in subparagraph B(8) of Section VIII of the Standard is 1 July 2017.	٣- لغايات تطبيق هذا المرسوم بان التاريخ الواجب تحديده في تعريف مصطلح "**جهة مؤهلة لإصدار بطاقة التمان**" في الفقرة الفرعية ب(٨) من القسم الثامن من المعيار هو ١ تموز ٢٠١٧ ضمناً.
(4) For the purposes of these Regulations, the dates specified in the definition of "exempt **collective Investment vehicle**" in section VIII of the Standard are :	٤- لغايات تطبيق هذا المرسوم، تحدد التواريخ الواردة في تعريف مصطلح "**هيئات الإستثمار الجماعي المعفاة**" الوارد في القسم الثامن من المعيار كما يلي:
i. subparagraph (B)(9)(a) :the collective investment vehicle has not issued, and does not issue, any physical shares in bearer form after 30 June 2016;	أ - الفقرة الفرعية ب(٩) (أ): بعد تاريخ ٣٠ حزيران ٢٠١٧ فيما خص عدم إصدار هيئة الاستثمار الجماعي لأي أسهم بصيغة مادية لحاملة
ii. subparagraph (B)(9)(d) :the collective investment vehicle has in	ب- الفقرة الفرعية ب(٩) (د): قبل الأول من كانون الثاني

place policies and procedures to ensure that such shares are redeemed and immobilised prior to first of January 2018.

٢٠١٨ فيما خص وجود سياسات وإجراءات لدى هيئة الاستثمار الجماعي للتأكد من أن هذه الأسهم لحامله يتم استردادها وتجميدها.

Article 4 - Due diligence obligations

(1) every reporting financial institution shall:

المادة الرابعة: أحكام خاصة بإجراءات التزام العناية الواجبة:

١- على المؤسسة المالية الملزمة بالإبلاغ التقيد بما يلي:

(a) establish, maintain and document due diligence procedures described in Sections II to VII of the Standard and the procedures described in this article and article 5 of these regulations

أ- إنشاء وحفظ وتوثيق إجراءات العناية الواجبة المنصوص عليها في الأقسام ٢ إلى ٧ من المعيار، وكذلك الإجراءات المنصوص عليها في هذه المادة والمادة الخامسة من هذا المرسوم.

(b) identify reportable accounts maintained by the institution by applying the due diligence procedures described in Sections II to VII of the Standard, taking into account subparagraph 2 of this article

ب- تحديد الحسابات المالية التي يجب الإبلاغ عنها من خلال تطبيق إجراءات العناية الواجبة المنصوص عليها في الأقسام ٢ إلى ٧ من المعيار، مع مراعاة أحكام البند ٢ من هذه المادة

(c) treat an account as a reportable account beginning as of the date it is identified as such pursuant to the due diligence procedures described in Sections II to VII of the Standard. Information with respect to a reportable account must be reported annually in the calendar year following the year to which the information relates

ج- اعتبار الحساب المالي متوجب الإبلاغ عنه ابتداء من تاريخ تحديده كذلك وفق إجراءات العناية الواجبة المنصوص عليها في الأقسام ٢ إلى ٧ من المعيار، ويصار إلى الإبلاغ عن المعلومات المتعلقة بالحساب بشكل سنوي اعتبارا من السنة التي تلي السنة التي تعود لها هذه المعلومات.

(d) For the purpose of these regulations, treat an account with a balance or value that is negative as deemed to have a balance or value equal to nil.

د- لغايات تطبيق هذا المرسوم، يعتبر الحساب ذو الرصيد السلبي أو القيمة السلبية انه حساب ذو رصيد او قيمة توازي الصفر.

(e) If the balance or value of a financial account denominated in a currency other than US$, and for the purpose of determining the threshold amounts, translate the balance or value

هـ- بالنسبة للحسابات المفتوحة لدى مؤسسة مالية ملزمة بالإبلاغ بعملة غير الدولار الأميركي، وبغية بتحديد الحسابات الخاضعة للحد الأدنى (threshold) ،

(4) **"Financial institutions"** means any bank or financial institution as defined in the law of money and credit no 13513 of 1/8/1963, any brokerage firm as defined in the law no 234 of 10/6/2000, any collective investment fund, any Specified Insurance Company , and any other company or fund on which the definition of "Financial institution", as defined in Section VIII of the Standard, applies.	(٤) **مؤسسة مالية:** أي مصرف او مؤسسة مالية معرّف عنها في قانون النقد والتسليف، أو أي مؤسسة وساطة مالية معرّف عنها في القانون رقم ٢٣٤ تاريخ ٢٠٠٠/٦/١٠، أو أي هيئة للاستثمار الجماعي ، أو أي شركة تأمين محددة، وغيرها من الشركات و الهيئات التي ينطبق عليها تعريف مصطلح "المؤسسة المالية" الوارد في القسم الثامن من المعيار.
(5) **"Lebanese Financial Institution"** is any Financial Institution as defined above that is: (i) resident in Lebanon, but excludes any branch of that Financial Institution that is located outside of Lebanon (ii) any branch resident in Lebanon to a non resident Financial Institution.	(٥) **مؤسسة مالية لبنانية:** أي مؤسسة مالية كما هي معرّفة اعلاه وتكون: أ – مقيمة في لبنان، باستثناء أي فرع تابع لها متخذا مقرا له خارج لبنان ب –أي فرع موجود في لبنان لمؤسسة مالية أجنبية غير مقيمة فيه.
(6) **"non-reporting financial institution"** means : (a) a financial institution as defined Section VIII of the Standard (subparagraphs B(1)(a), (b), (d) and (e)); or (b) an entity listed in Schedule 2 of these Regulations.	(٦) **مؤسسة مالية غير ملزمة بالإبلاغ:** أ – مؤسسة مالية كما ورد تعريفها في الفقرات الفرعية (ب)(١) (أ، ب ، د، هـ) من القسم الثامن من المعيار، أو ب– أي كيان مدرج في الجدول رقم (٢) من هذا المرسوم
(7) **"Reporting Financial Institution"** means any Lebanese Financial Institution that is not a non-reporting financial institution as defined above	(٧) **مؤسسة مالية ملزمة بالإبلاغ:** أي مؤسسة مالية لبنانية ليست ضمن المؤسسات المالية غير الملزمة بالإبلاغ كما هي معرّفة أعلاه.
(8) **"Financial account"** means any account as defined in Section VIII of the Standard.	(٨) **الحساب المالي:** أي حساب ينطبق عليه المعنى الوارد في القسم الثامن من المعيار.
(9) **"pre-existing account"** means a financial account maintained by a reporting	(٩) **حساب موجود مسبقاً:** أي حساب مالي موجود بتاريخ ٣٠ حزيران ٢٠١٧ لدى مؤسسة مالية ملزمة

financial institution as of 30 June 2017	بالإبلاغ
(10) **"new account"** means a financial account maintained by a reporting financial institution opened on or after 1 July 2017	(١٠) **حساب جديد:** أي حساب مالي لدى مؤسسة مالية ملزمة بالإبلاغ تم فتحه ابتداء من تاريخ ١ تموز ٢٠١٧
(11) **"high value account"** means a pre-existing individual account with an aggregate balance or value that exceeds US$ 1,000,000 as of 30 June 2017, 31 December 2017 or 31 December of any subsequent year.	(١١) **حساب عالي القيمة:** "حساب موجود مسبقاً" يملكه شخص أو عدة أشخاص طبيعيين، رصيده أو قيمته الإجمالية تفوق المليون دولار أمريكي (١,٠٠٠,٠٠٠) بتاريخ ٣٠ حزيران ٢٠١٧، ٣١ كانون الأول ٢٠١٧ أو ٣١ كانون الأول/ديسمبر من أي سنة لاحقة.
(12) **"lower value account"** means a pre-existing individual account with an aggregate balance or value that does not exceed US$ 1,000,000 as of 30 June 2017.	(١٢) **حساب متدني القيمة:** "حساب موجود مسبقاً" يملكه شخص أو عدة أشخاص طبيعيين، رصيده أو قيمته الإجمالية لا تفوق المليون دولار أمريكي (١,٠٠٠,٠٠٠) بتاريخ ٣٠ حزيران ٢٠١٧.
(13) **"excluded account"** means: (a) an account as defined in Section VIII of the Standard (subparagraphs C(17)(a) to (f)); or (b) an account listed as an excluded account in Schedule 1 of these Regulations.	(١٣) **الحساب المستثنى:** أ – حساب كما تم تحديده في الفقرات الفرعية ج (١٧)(أ إلى و) من القسم الثامن من المعيار؛ أو ب – حساب مدرج كحساب مستثنى في الجدول رقم (١) من هذا المرسوم.
(14) **"Controlling person"** means any individual as defined in Section VIII of the Standard.	(١٤) **الشخص صاحب السيطرة:** أي شخص طبيعي ينطبق عليه التعريف الوارد في القسم الثامن من المعيار
(15) **"Competent Authority"** means the Minister of Finance or the Minister's authorized representative;	(١٥)**السلطة المختصة :** وزير المالية او ممثل مفوض من قبله
(16) **"The supervising authorities"** means the authorities responsible of control and supervision over the reporting financing	(١٦)**الجهات الرقابية:** الجهات التي تتولى أعمال الرقابة على المؤسسات المالية وهي:

institutions as follows:

i. The Central Bank of Lebanon for reporting financial institutions subject to its supervision

ii. The insurance control commission for reporting financial institutions subject to its supervision

iii. Revenue directorate for other reporting financial institutions that are not identified in (i) and (ii) above and subject to the definition of financial institutions by these regulations

(17) **"Information return"** means a report, setting out the information specified in the decisions issued by the minister of finance and the Central Bank each according to its competence as set in subparagraph 2 of Sixth of the law

(18) **"US$"** means United States Dollars, the official currency of the United States of America.

(19) A **"change in circumstances"** includes any change that results in the addition of information relevant to a person's status or otherwise conflicts with such person's status. In addition, a change in circumstances includes any change or addition of information to the Account Holder's account (including the addition, substitution, or other change of an Account Holder) or any change or addition of information to any account associated with such account (applying the account aggregation rules described in subparagraphs C(1) through (3) of Section VII of the Standard) if such change or addition of information affects the status of the Account Holder."

١- مصرف لبنان بالنسبة للمصارف والمؤسسات الخاضعة لسلطته الرقابية.

٢- لجنة مراقبة هيئات الضمان بالنسبة للمؤسسات الخاضعة لسلطتها الرقابية.

٣- مديرية الواردات في وزارة المالية بالنسبة لباقي المؤسسات والهيئات التي لا تخضع إلى أي من السلطتين المذكورتين أعلاه وينطبق عليها تعريف المؤسسة المالية وفق هذا المرسوم.

(١٧) **تصريح المعلومات:** هو تقرير يتضمن المعلومات المحددة في القرارات التي تصدر عن وزير المالية ومصرف لبنان، كل وفق اختصاصه وفقا للبند ٢ من "سادساً" من القانون".

(١٨) **دولار أميركي:** العملة الرسمية للولايات المتحدة الأميركية.

(١٩) **"التغير في الظروف/تبدل الظروف":** أي تغيير ينجم عنه معلومات اضافية تتعلق بحالة شخص ما أو تتعارض مع تلك الحالة قبل ذلك التغيير. بالإضافة إلى ذلك، يتضمن مصطلح "التغير في الظروف/تبدل الظروف" أي تغيير أو إضافة تطرأ على المعلومات المتعلقة بالشخص صاحب الحساب (بما في ذلك أي إضافة أو استبدال أو تغيير آخر لصاحب الحساب) أو أي تغيير يطرأ على معلومات الحساب المرتبط بمثل هذا الحساب (بموجب تطبيق قواعد جمع الحسابات المالية الواردة في الفقرات الفرعية ج(١) إلى (٣) من القسم السابع من المعيار)، في حال كان هذا التغيير أو الإضافة للمعلومات يؤثران على حالة صاحب الحساب".

Second: Any other term or expression which is defined in the Standard but not in Article 2 of the Law or in these Regulations has the meaning assigned to it in the Standard.	ثانياً: أي مصطلح ورد تعريفه في المعيار ولم يرد في المادة ٢ من القانون أو في هذا المرسوم، يكون له المعنى نفسه الوارد في المعيار.
Article 3 – Determination of some Definitions:	المادة الثالثة: في تحديد بعض التعريفات
(1) For the purposes of applying Section I of the Standard and Articles 5 to 8 of these Regulations, "**Reportable Jurisdiction**" means any jurisdiction which is listed in Schedule 4 of these Regulations".	١- لغايات تطبيق القسم الأول من المعيار والمواد ٥ لغاية ٨ من هذا المرسوم، تعتبر الدولة الملزم بالإبلاغ لها على أنها أي دولة واردة في الجدول رقم (٤) من هذا المرسوم.
(2) For the purposes of applyng the due diligence procedures described in Sections II to VII of the Standard and Article 4 of these Regulations, "**Reportable Jurisdiction**" means any jurisdiction other than Lebanon and the United states of America".	٢- لغايات تطبيق إجراءات العناية الواجبة الواردة في الأقسام ٢ لغاية ٧ من المعيار، والمادة الرابعة من هذا المرسوم، تعتبر الدولة الملزم بالإبلاغ لها أي دولة غير لبنان والولايات المتحدة الأميركية.
(3) For the purposes of these Regulations, the date specified in the definition of "**qualified Credit Card Issuer**" in subparagraph B(8) of Section VIII of the Standard is 1 July 2017.	٣- لغايات تطبيق هذا المرسوم بان التاريخ الواجب تحديده في تعريف مصطلح "**جهة مؤهلة لإصدار بطاقة التمان**" في الفقرة الفرعية ب(٨) من القسم الثامن من المعيار هو ١ تموز ٢٠١٧ ضمناً.
(4) For the purposes of these Regulations, the dates specified in the definition of "exempt **collective Investment vehicle**" in section VIII of the Standard are :	٤- لغايات تطبيق هذا المرسوم، تحدد التواريخ الواردة في تعريف مصطلح "**هيئات الإستثمار الجماعي المعفاة**" الوارد في القسم الثامن من المعيار كما يلي:
i. subparagraph (B)(9)(a) :the collective investment vehicle has not issued, and does not issue, any physical shares in bearer form after 30 June 2016;	أ - الفقرة الفرعية ب(٩) (أ): بعد تاريخ ٣٠ حزيران ٢٠١٧ فيما خص عدم إصدار هيئة الاستثمار الجماعي لأي أسهم بصيغة مادية لحاملة
ii. subparagraph (B)(9)(d) :the collective investment vehicle has in	ب- الفقرة الفرعية ب(٩) (د): قبل الأول من كانون الثاني

place policies and procedures to ensure that such shares are redeemed and immobilised prior to first of January 2018.

٢٠١٨ فيما خص وجود سياسات وإجراءات لدى هيئة الاستثمار الجماعي للتأكد من أن هذه الأسهم لحامله يتم استردادها وتجميدها.

Article 4 - Due diligence obligations

(1) every reporting financial institution shall:

المادة الرابعة: أحكام خاصة بإجراءات التزام العناية الواجبة:

١- على المؤسسة المالية الملزمة بالإبلاغ التقيد بما يلي:

(a) establish, maintain and document due diligence procedures described in Sections II to VII of the Standard and the procedures described in this article and article 5 of these regulations

أ- إنشاء وحفظ وتوثيق إجراءات العناية الواجبة المنصوص عليها في الأقسام ٢ إلى ٧ من المعيار، وكذلك الإجراءات المنصوص عليها في هذه المادة والمادة الخامسة من هذا المرسوم.

(b) identify reportable accounts maintained by the institution by applying the due diligence procedures described in Sections II to VII of the Standard, taking into account subparagraph 2 of this article

ب- تحديد الحسابات المالية التي يجب الإبلاغ عنها من خلال تطبيق إجراءات العناية الواجبة المنصوص عليها في الأقسام ٢ إلى ٧ من المعيار، مع مراعاة أحكام البند ٢ من هذه المادة

(c) treat an account as a reportable account beginning as of the date it is identified as such pursuant to the due diligence procedures described in Sections II to VII of the Standard. Information with respect to a reportable account must be reported annually in the calendar year following the year to which the information relates

ج- اعتبار الحساب المالي متوجب الإبلاغ عنه ابتداء من تاريخ تحديده كذلك وفق إجراءات العناية الواجبة المنصوص عليها في الأقسام ٢ إلى ٧ من المعيار، ويصار إلى الإبلاغ عن المعلومات المتعلقة بالحساب بشكل سنوي اعتبارا من السنة التي تلي السنة التي تعود لها هذه المعلومات.

(d) For the purpose of these regulations, treat an account with a balance or value that is negative as deemed to have a balance or value equal to nil.

د- لغايات تطبيق هذا المرسوم، يعتبر الحساب ذو الرصيد السلبي أو القيمة السلبية انه حساب ذو رصيد او قيمة توازي الصفر.

(e) If the balance or value of a financial account denominated in a currency other than US$, and for the purpose of determining the threshold amounts, translate the balance or value

هـ- بالنسبة للحسابات المفتوحة لدى مؤسسة مالية ملزمة بالإبلاغ بعملة غير الدولار الأميركي، وبغية بتحديد الحسابات الخاضعة للحد الأدنى (threshold) ،

to US$ by applying the spot rate of exchange set by the Central bank on: 30 June 2017, 31 December 2017 or 31 December of any subsequent year.	يتعين على هذه المؤسسة تحويل رصيد قيمة هذا الحساب الى الدولار الأميركي وفق معدل سعر الصرف الرسمي المحدد من مصرف لبنان بتاريخ حزيران ٣٠ حزيران ٢٠١٧، ٣١ كانون الأول ٢٠١٧ أو ٣١ كانون الأول/ديسمبر من أي سنة لاحقة.
(f) For the purpose of these regulations, treat a financial account held by an individual as a partner of a partnership and acting in that capacity as deemed to be an entity account.	و- لغايات تطبيق هذا المرسوم، يعامل الحساب المالي العائد لشخص بصفته شريك بشركة أشخاص والمستخدم من قبله لغايات الشراكة ، على انه حساب عائد لكيان.
(g) Where a Reporting Financial Institution relies on information collected and maintained pursuant to AML/KYC Procedures for purposes of determining the Controlling Persons of an Account Holder of a New Entity Account (subparagraph A(2)(b) of Section VI of the Standard), such AML/KYC Procedures must be consistent with Recommendations 10 and 25 of the FATF Recommendations (as adopted in February 2012), including always treating the settlor(s) of a trust as a Controlling Person of the trust and the founder(s) of a foundation as a Controlling Person of the foundation.	ز- عند اعتماد مؤسسة مالية ملزمة بالإبلاغ على معلومات تم جمعها والاحتفاظ بها بموجب إجراءات AML/KYC (إجراءات مكافحة تبييض الأموال، نموذج اعرف عميلك) بهدف تحديد الشخص صاحب السيطرة على مالك الحساب الجديد للكيان متى كان هذا الكيان كيانا سلبيا passive NFE (الفقرة الفرعية أ (٢) ب من القسم السادس من المعيار)، ، يجب ان تكون هذه الإجراءات متناسبة مع التوصيتين ١٠ و٢٥ من توصيات The Financial Action Task Force- FATF (بصيغتها المعتمدة في شباط/فبراير ٢٠١٢)، بما في ذلك اعتبار منشئ أي صندوق ائتماني أو منشئ أي هيئة Trust أو مؤسس أي جمعية على أساس أنه الشخص صاحب السيطرة.
(2) every reporting financial institution applying the due diligence procedures described in Sections II to VII of the Standard **may**:	٢- يمكن للمؤسسة المالية الملزمة بالإبلاغ لدى تطبيقها إجراءات العناية الواجبة المنصوص عليها في الأقسام ٢ الى ٧ من المعيار، أن تتخذ الإجراءات التالية:

(a) apply the residence address procedure to a lower value account, as described in Section III of the Standard (subparagraph B(1))	أ- تطبيق اختبار مكان الإقامة (Residency address test) على الحسابات المتدنية القيمة العائدة لأشخاص طبيعيين، كما هي محددة في القسم الثالث من المعيار (الفقرة الفرعية (ب ١)).
(b) apply paragraphs A to C of Section V of the Standard to determine whether a pre-existing entity account is subject to the due diligence procedures described in Section V of the Standard.	ب-تطبيق الفقرات أ إلى ج من القسم الخامس من المعيار لتحديد ما إذا كان حساب الكيان الموجود مسبقا خاضع لأحكام إجراءات العناية الواجبة المحددة في القسم الخامس من المعيار.
(c) with respect to new entity accounts, and for the purposes of determining whether a controlling person of a passive NFE is a reportable person, only rely on a self-certification from either the account holder or the controlling person.	ج-في ما خص الحسابات الجديدة العائدة لكيان، ولتحديد ما إذا كان الشخص صاحب السيطرة على حساب الكيان السلبي Passive NFE متوجب الإبلاغ عنه، الاعتماد فقط على إقرار خطي صريح (self-certification) من صاحب الحساب أو من الشخص صاحب السيطرة.
(3) the due diligence procedures shall be applied as if the dates specified in:	٣- تطبق إجراءات العناية الواجبة بالنسبة لأقسام وفقرات المعيار الواردة أدناه وفقا للتواريخ التالية:
a) Section III "Due diligence for Pre-existing Individual accounts"	أ- في القسم ٣ "إجراءات العناية الواجبة للحسابات القديمة العائدة لأشخاص طبيعيين"
i. subparagraph C(6) : were 30 June 2017	١- الفقرة الفرعية ج ٦ : ٣٠ حزيران ٢٠١٧
ii. paragraph D: were 31 December 2017 for pre-existing high value individual accounts and 31 December 2018 for pre-existing lower value individual accounts ;	٢- الفقرة د: ٣١ كانون الأول ٢٠١٧ للحسابات العالية القيمة ، و ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ للحسابات متدنية القيم
b) Section V "Due diligence for Pre-existing entity accounts"	ب-في القسم ٥ " إجراءات العناية الواجبة للحسابات الموجودة مسبقا العائدة لكيان
i. paragraph A: were 30 June 2017;	١- الفقرة أ: ٣٠ حزيران ٢٠١٧
ii. paragraph B: were 30 June 2017 in both the first and second instances;	٢- الفقرة ب: ٣٠ حزيران ٢٠١٧ في الجزء الأول

والثاني من العبارة.

٣- الفقرة هـ:

- الفقرة الفرعية الأولى: ٣٠ حزيران ٢٠١٧ في الجزء الأول من العبارة و٣١ كانون الأول ٢٠١٨ في الجزء الثاني منها.
- الفقرة الفرعية الثانية: ٣٠ حزيران ٢٠١٧

ج- لغايات تطبيق أحكام الفقرة الفرعية ج٦ من القسم الثالث والفقرتين أ و ب والفقرة الفرعية هـ٢ من القسم الخامس والفقرة الفرعية ج١٥ من القسم الثامن من المعيار، إن عبارة "آخر يوم من أي سنة لاحقة" و عبارة "٣١ كانون الأول من أي سنة لاحقة" تعنيان "٣١ كانون الأول من العام ٢٠١٧ و٣١ كانون الأول من أي سنة لاحقة لها".

المادة الخامسة: إلزامية التصريح:

١- على المؤسسة المالية الملزمة بالإبلاغ، أن تقدم إلى الجهة الرقابية تصريحاً يتضمن المعلومات التي يتوجب الإبلاغ عنها المحددة في القرارات التي تصدر عن وزير المالية ومصرف لبنان، كل وفق اختصاصه وفقاً للبند ٢ من "سادساً" من القانون"، والمتعلقة بكل حساب مالي تم تحديده على أنه حساب يجب الإبلاغ عنه موجود لدى المؤسسة المالية الملزمة بالإبلاغ في أي وقت خلال السنة، وذلك عن المعلومات العائدة للسنة الميلادية ٢٠١٧ وعن كل سنة لاحقة.

٢- إذا قامت مؤسسة مالية ملزمة بالإبلاغ بتطبيق إجراءات العناية الواجبة الواردة في المادة الرابعة من هذا المرسوم خلال سنة ميلادية ولم يتم تحديد أي حساب كحساب

iii. subparagraph E:
- ✓ subparagraph (1) were 30 June 2017 in the first instance, and 31 December 2018 in the second instance.
- ✓ subparagraph (2) were is 30 June 2017

(c) In applying subparagraph C(6) of section III, paragraphs A and B of section V, subparagraph E(2) of section V, and subparagraph C(15) of section VIII, of the Common Reporting Standard, and only for these purposes, references to "last day of a subsequent calendar year" and "31 December of any subsequent calendar year" in those provisions shall be read as "31 December 2017 and 31 December of any subsequent year"

Article 5 - Reporting obligation

(1) A reporting financial institution shall file with the relevant authority an information return setting out the information required by the decisions issued by the minister of finance and the Central Bank each according to its competence as set in subparagraph 2 of Sixth of the law, in relation to every financial account identified as a reportable account that is maintained by the institution at any time during a calendar year, in respect of the information of the calendar year 2017 and every following calendar year.

(2) If a reporting financial institution applies the due diligence procedures described in Article 4 of these Regulations for a calendar year and no account is identified as a reportable

account, the institution shall file an information return which provides that the institution maintains no such reportable accounts in respect of that year	متوجب الإبلاغ عنه في "تصريح المعلومات" ، على المؤسسة المالية الملزمة بالإبلاغ عندها تقديم ما يفيد بعدم وجود حسابات متوجب الإبلاغ عن السنة المعنية.
(3) The information return is required to be submitted in accordance with Article 6 of these regulations on or before 30 April of the year following the calendar year to which the return relates.	٣- يتوجب تقديم التصريح المطلوب إلى الجهات الرقابية، وفقا للمادة السادسة من هذا المرسوم، خلال مهلة لا تتعدى ٣٠ نيسان من السنة التي تلي السنة الميلادية المعنية بالإبلاغ
(4) the supervising authorities are required to submit electronically the information received from reporting financial institutions under its supervision , to the Competent Authority on or before 31 July of the year following the calendar year to which the return relates	٤- على الجهات الرقابية أن تقدم إلى السلطة المختصة بالتصريح الكتروني عن المعلومات المقدمة لها من المؤسسات المالية الملزمة بالإبلاغ الخاضعة لسلطتها الرقابية خلال مهلة لا تتعدى ٣١ تموز من السنة التي تلي السنة الميلادية المعنية بالإبلاغ.
(5) the Competent Authority will exchange the information to the competent authority of the reportable jurisdiction set in schedule 4 on or before 30 September of the year following the calendar year to which the return relates.	٥- ترسل السلطة المختصة المعلومات الى السلطة المعنية الخاصة بكل دولة والمحددة في الجدول رقم ٤ من هذا المرسوم خلال مهلة لا تتعدى ٣٠ ايلول من السنة التي تلي السنة الميلادية المعنية بالإبلاغ.
(6) the first exchange of information will be on or before 30 September 2018.	٦- إن أول عملية لتبادل المعلومات ستتم في مهلة أقصاها ٣٠ أيلول من سنة ٢٠١٨.
Article 6 - Electronic return system The information return defined in these regulations shall be filed electronically using such technology and such form as may be required by decision of the Competent Authority	المادة السادسة: التصريح الالكتروني: إن تصريح المعلومات" المذكور في هذا المرسوم، يتم تقديمه بصورة إلكترونية من خلال استخدام التكنولوجيا والنماذج التي تضعها لهذه الغاية السلطة المختصة.
Article 7 - Records (1) Every reporting financial institution shall	المادة السابعة : السجلات: ١- يجب على كل مؤسسة مالية ملزمة بالإبلاغ الاحتفاظ

keep records that the institution obtains or creates for the purpose of complying with these Regulations, including self-certifications and records of documentary evidence.

(2) Every reporting financial institution required by these Regulations to keep records that does so electronically shall retain them in an electronically readable format for the retention period referred to in subsection (4).

(3) Every reporting financial institution that obtains or creates records, as required under these Regulations, in a language other than Arabic shall, upon request, provide an Arabic translation to the relevant authority set in Article 2 of these regulations, at its expense.

(4) Every reporting financial institution shall retain records required under these regulations,for a period of at least six years following:

(a) the date in which the financial account was closed, in the case of a self-certification,

(b) the end of the last calendar year in respect of which the record is relevant, in any other case

and in all cases this period shall not be less than the period set in the tax procedures code no 44 of 11/11/2008

Article 8 - Inspection

(1) the supervising authority is in charge of inspection and control over the books and records related to financial institutions defined in article 2 of these regulations, each according to its competence.

بالسجلات التي تحصل عليها أو تنشؤها بغية الالتزام بأحكام هذا المرسوم، بما في ذلك الإقرار الخطي الصريح المقدم ووثائق الإثبات.

٢- على كل مؤسسة مالية ملزمة بالإبلاغ، تحتفظ بالسجلات تطبيقاً لأحكام هذا المرسوم، بصورة الكترونية، الحرص على القدرة على قراءتها الكترونياً طوال الفترة المنصوص عليها في الفقرة ٤ الرابعة من هذه المادة.

٣- على كل مؤسسة مالية ملزمة بالإبلاغ ، تحصل على سجلات أو تنشئ سجلات تطبيقاً لأحكام هذا المرسوم بلغة غير اللغة العربية، أن تقوم عند الطلب، بتقديم ترجمة لهذه السجلات الى اللغة العربية إلى الجهة الرقابية المعرفة في المادة الثانية من هذا المرسوم على نفقتها.

٤- على كل مؤسسة مالية ملزمة بالإبلاغ الاحتفاظ بالسجلات تطبيقاً لأحكام هذا المرسوم لمدة لا تقل عن ست سنوات:

أ- من تاريخ إقفال الحساب ، في ما خص الإقرار الخطي الصريح،

ب-من نهاية السنة الميلادية الأخيرة التي يتعلق بها السجل، في أي من الحالات الأخرى.

وفي جميع الأحوال يجب أن لا تقلّ هذه المدة عن المدة المحددة في قانون الإجراءات الضريبية رقم ٤٤ تاريخ ٢٠٠٨/١١/١١

المادة الثامنة: الرقابة ومراجعة الدفاتر والسجلات:

١- إن الجهة الرقابية مسؤولة عن الرقابة ومراجعة الدفاتر والسجلات العائدة للمؤسسات المالية المعرفة في المادة الثانية من هذا المرسوم كلٌ وفق اختصاصه.

(2) The supervising authority may , without prejudice to its rights set by its special laws, and for the purpose of inspecting the enforcement of these Regulations to:	٢- يمكن لهذه الجهة، إضافة إلى صلاحياتها كسلطة رقابية، ولأغراض متعلقة بمراقبة صحة تطبيق هذا المرسوم:
A. require a financial institution, by notice in writing, to provide her within such time, not being less than 14 days, information required, including copies of any relevant books, records or other documents,	أ. أن تطلب بموجب إشعار خطي من المؤسسة المالية الملزمة بالإبلاغ تزويدها خلال مدة لا تتخطى الـ١٤ يوما، بالمعلومات التي قد تطلبها، بما في ذلك نسخ عن أي دفاتر أو سجلات أو مستندات أخرى.
B. require a financial institution to produce books, records or other documentation; to provide information, explanations and particulars that may seem reasonable.	ب. أن تطلب من المؤسسة المالية الملزمة بالإبلاغ ، إبراز الدفاتر والسجلات والمستندات الأخرى، وتقديم أي معلومات وتفسيرات وتفاصيل معيّنة تراها مناسبة.
C. make extracts from or copies of all or any part of the books, records or other documents or other material made available to it or require that copies of books, records or other documents be made available to it.	ت. أن تقوم بنسخ كامل أو جزء من الدفاتر والسجلات والمستندات الأخرى وغيرها من المواد المتاحة لها، أو تطلب تزويدها بنسخ عنها.
Article 9 - Anti-avoidance The person remains subject to any obligation set by the law or these regulations, even if the person entered into any arrangements or engaging in a practice aiming to avoid this obligation, and remains subject to the sanctions set in article 10 of these regulations.	**المادة التاسعة: مكافحة التجنب:** يبقى الشخص خاضعاً لأي التزام مفروض بموجب القانون أو هذا المرسوم، وان قام بترتيبات أو شارك بممارسات تهدف إلى تجنب هذا الالتزام، ويعاقب بالغرامات المنصوص عليها في المادة العاشرة أدناه.
Article 10 – Sanctions (1) Every reporting financial institution that contravenes or fails to comply with these Regulations is liable to the penalties provided in the Law	**المادة العاشرة: الغرامات:** ١- تفرض على كل مؤسسة مالية ملزمة بالإبلاغ الغرامة المنصوص عليها بموجب القانون، في حال مخالفتها أحكام هذا المرسوم أو عدم امتثالها لموجباته.

٢- تفرض على كل شخص لم يتقدم بالمعلومات المطلوبة بموجب هذا المرسوم أو تقدم بمعلومات ناقصة أو غير صحيحة ، الغرامة المادية المنصوص عليها في القوانين النافذة لاسيما قانون مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب رقم ٤٤ تاريخ ٢٠١٥/١١/٢٤ ومرسوم فرض عقوبات على مخالفة القوانين المالية رقم ١٥٦ تاريخ ١٩٨٣/٩/١٦، إلا إذا قام هذا الشخص، في حال كانت المعلومات المطلوبة متعلقة بشخص آخر، ببذل جهود جدية للحصول على معلومات من هذا الأخير.	(2) Every person who makes a false statement or omission in respect of any information required under these Regulations is liable to the penalty set in the laws and regulations specially the Money Laundering law N°: 44 of 24/11/2015 and the decree setting penalties for not bidding by financial laws no 156 of 16/9/1983, unless in the case of information required in respect of another person, a reasonable effort was made by the person to obtain the information from the other person.
٣- تفرض السلطة المختصة الغرامات المذكورة أعلاه بعد إثبات المخالفة من قبل الجهات الرقابية، دون المساس بحق هذه الجهات بفرض العقوبات الإدارية والغرامات المالية استناداً إلى النصوص الخاصة بها.	(3) The Competent Authority imposes the sanctions mentioned above once incompliance was proved to be by the supervising Authority, without prejudice to the right of these authorities to which the financial institution refers, to impose administrative sanctions and penalties in accordance with its special laws.
المادة الحادية عشرة: تعديل الجداول: يُعدل الجدولين ١ و٢ الواردين في هذا المرسوم بقرار من وزير المالية أو مصرف لبنان كل في ما عناه بناء لأحكام الفقرة "سادساً" من القانون. يُعدل الجدولين ٣ و ٤ بقرار من وزير المالية. يدخل أي تعديل على الجداول حيز التنفيذ في اليوم الأول من الشهر الذي يلي الشهر الذي صدر فيه قرار التعديل.	**Article 11 - Modification of the Schedules** The Schedules 1 and 2 of these Regulations are amended by a decision of the Minister of Finance or the Central bank as per Sixth of the law. The Schedules 3 and 4 of these Regulations are amended by a decision of the Minister of Finance Any modifications to the Schedules have effect on the first day of the month following the publication of the decision.
المادة الثانية عشرة: تفسير الأحكام: تفسّر الأحكام الواردة في هذا المرسوم بما يتطابق مع المعيار وتصريراته.	**Article 12 - Interpretation** The provisions of these Regulations must be read and applied consistently with the Standard.
المادة الثالثة عشرة: تاريخ النفاذ: ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية ويعمل به ابتداء من ١ تموز من العام ٢٠١٧.	**Article 13 - Date of effect** These Regulations have effect from 1 July 2017.

بعبدا في ٧ تموز ٢٠١٧

الامضاء: ميشال عون

صدر عن رئيس الجمهورية

رئيس مجلس الوزراء

الامضاء: سعد الدين الحريري

وزير المالية

الامضاء: علي حسن خليل

SCHEDULE 1

EXCLUDED ACCOUNTS

For the purposes of the Standard there is no excluded account.

SCHEDULE 2

NON-REPORTING FINANCIAL INSTITUTIONS

For the purposes of the Standard, there is no "non-reporting financial institution".

SCHEDULE 3

PARTICIPATING JURISDICTIONS

For the purposes of the Standard, the following are participating jurisdictions.

Andorra
Anguilla
Antigua and Barbuda
Argentina
Aruba
Australia
Austria
Bahamas
Bahrain
Barbados
Belgium
Belize
Bermuda
Brazil
British Virgin Islands
Brunei Darussalam
Bulgaria
Canada
Cayman Islands
Chile

الجدول رقم ١:

الحسابات المستثناة

لغايات المعيار لا يوجد أي حساب مستثنى

الجدول رقم ٢:

المؤسسات المالية غير الملزمة بالابلاغ

لغايات المعيار لا يوجد مؤسسات مالية غير ملزمة بالإبلاغ

الجدول رقم ٣:

الدول المشاركة

لغايات المعيار الدول المشاركة هي:

Andorra
Anguilla
Antigua and Barbuda
Argentina
Aruba
Australia
Austria
Bahamas
Bahrain
Barbados
Belgium
Belize
Bermuda
Brazil
British Virgin Islands
Brunei Darussalam
Bulgaria
Canada
Cayman Islands
Chile

China	China
Colombia	Colombia
Cook Islands	Cook Islands
Costa Rica	Costa Rica
Croatia	Croatia
Curaçao	Curaçao
Cyprus	Cyprus
Czech Republic	Czech Republic
Denmark	Denmark
Dominica	Dominica
Estonia	Estonia
Faroe Islands	Faroe Islands
Finland	Finland
France	France
Germany	Germany
Ghana	Ghana
Gibraltar	Gibraltar
Greece	Greece
Greenland	Greenland
Grenada	Grenada
Guernsey	Guernsey
Hong Kong (China)	Hong Kong (China)
Hungary	Hungary
Iceland	Iceland
India	India
Indonesia	Indonesia
Ireland	Ireland
Isle of Man	Isle of Man
Israel	Israel
Italy	Italy
Japan	Japan
Jersey	Jersey
Korea	Korea
Kuwait	Kuwait
Latvia	Latvia
Liechtenstein	Liechtenstein
Lithuania	Lithuania
Luxembourg	Luxembourg
Macau (China)	Macau (China)
Malaysia	Malaysia
Malta	Malta
Marshall Islands	Marshall Islands
Mauritius	Mauritius

Mexico	Mexico
Monaco	Monaco
Montserrat	Montserrat
Nauru	Nauru
Netherlands	Netherlands
New Zealand	New Zealand
Niue	Niue
Norway	Norway
Panama	Panama
Poland	Poland
Portugal	Portugal
Qatar	Qatar
Romania	Romania
Russia	Russia
Saint Kitts and Nevis	Saint Kitts and Nevis
Saint Lucia	Saint Lucia
Saint Vincent and the Grenadines	Saint Vincent and the Grenadines
Samoa	Samoa
San Marino	San Marino
Saudi Arabia	Saudi Arabia
Seychelles	Seychelles
Singapore	Singapore
Sint Maarten	Sint Maarten
Slovak Republic	Slovak Republic
Slovenia	Slovenia
South Africa	South Africa
Spain	Spain
Sweden	Sweden
Switzerland	Switzerland
Trinidad and Tobago	Trinidad and Tobago
Turkey	Turkey
Turks and Caicos Islands	Turks and Caicos Islands
United Arab Emirates	United Arab Emirates
United Kingdom	United Kingdom
Uruguay	Uruguay
Vanuatu	Vanuatu

Mexico	Mexico
Monaco	Monaco
Montserrat	Montserrat
Nauru	Nauru
Netherlands	Netherlands
New Zealand	New Zealand
Niue	Niue
Norway	Norway
Panama	Panama
Poland	Poland
Portugal	Portugal
Qatar	Qatar
Romania	Romania
Russia	Russia
Saint Kitts and Nevis	Saint Kitts and Nevis
Saint Lucia	Saint Lucia
Saint Vincent and the Grenadines	Saint Vincent and the Grenadines
Samoa	Samoa
San Marino	San Marino
Saudi Arabia	Saudi Arabia
Seychelles	Seychelles
Singapore	Singapore
Sint Maarten	Sint Maarten
Slovak Republic	Slovak Republic
Slovenia	Slovenia
South Africa	South Africa
Spain	Spain
Sweden	Sweden
Switzerland	Switzerland
Trinidad and Tobago	Trinidad and Tobago
Turkey	Turkey
Turks and Caicos Islands	Turks and Caicos Islands
United Arab Emirates	United Arab Emirates
United Kingdom	United Kingdom
Uruguay	Uruguay
Vanuatu	Vanuatu

SCHEDULE 4 REPORTABLE JURISDICTIONS For the purposes of the Standard, the following are reportable jurisdictions.
Argentina
Australia
Bahamas
Belgium
Brazil
Bulgaria
Canada
Cayman Islands
Chile
China
Colombia
Costa Rica
Curaçao
Czech Republic
Estonia
Faroe Islands
Finland
France
Gibraltar
Greece
Greenland
Grenada
Guernsey
Hong Kong (China)
Iceland
India
Indonesia
Ireland
Isle of Man
Italy
Japan
Jersey
Korea
Kuwait
Latvia
Malaysia

الجدول رقم ٤: الدول الملزم الإبلاغ لها لغايات المعيار الدول الملزم الإبلاغ لها هي:
Argentina
Australia
Bahamas
Belgium
Brazil
Bulgaria
Canada
Cayman Islands
Chile
China
Colombia
Costa Rica
Curaçao
Czech Republic
Estonia
Faroe Islands
Finland
France
Gibraltar
Greece
Greenland
Grenada
Guernsey
Hong Kong (China)
Iceland
India
Indonesia
Ireland
Isle of Man
Italy
Japan
Jersey
Korea
Kuwait
Latvia
Malaysia

Marshall Islands	Marshall Islands
Mauritius	Mauritius
Mexico	Mexico
Montserrat	Montserrat
Nauru	Nauru
Netherlands	Netherlands
Niue	Niue
Norway	Norway
Poland	Poland
Portugal	Portugal
Qatar	Qatar
Romania	Romania
Russia	Russia
Saint Lucia	Saint Lucia
Saint Vincent and the Grenadines	Saint Vincent and the Grenadines
Saudi Arabia	Saudi Arabia
Seychelles	Seychelles
Sint Maarten	Sint Maarten
Slovenia	Slovenia
Spain	Spain
Sweden	Sweden
United Kingdom	United Kingdom
Uruguay	Uruguay
Vanuatu	Vanuatu